

Distr.: General
14 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ٢٠١٣-٢٠١٤

موجز

لقد تراجعت معدلات النمو في أفريقيا من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ما يُقدر بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو ما يعادل، مع ذلك، ضعف المعدل العالمي تقريبا، ولكنه أقل قليلا من متوسط نسبة النمو في البلدان النامية. وتواصل تحسن الأداء في مجال التصدير من حيث القيمة المطلقة بنفس الوتيرة المسجلة منذ عام ٢٠١١، وذلك بفضل ارتفاع الصادرات من السلع الأساسية وتنويع الشركاء التجاريين، رغم أن الدرجة المتدنية للتنوع في منتجات التصدير والاعتماد بكثرة على السلع الأولية ما زالا من المعوقات الرئيسية أمام التجارة الخارجية لأفريقيا. ولا تزال التجارة البينية الأفريقية منخفضة، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع التكاليف التجارية التي تتفاقم بسبب افتقار الإجراءات الجمركية والإدارية إلى الكفاءة.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130514 060514 14-30344 (A)



وعلى الرغم من تحسن الصادرات وأداء النمو الذي لا يزال يحتفظ ببعض قوته، فإن فجوة التمويل في أفريقيا تبقى كبيرة. ويُتوقع أن يكون لكل من التباطؤ الاقتصادي العالمي وزيادة الصرامة في ضبط الميزانية في كثير من البلدان المانحة تأثير على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للقارة. وبالتالي فلا بد للتحويل الاقتصادي في أفريقيا أن يعتمد أكثر فأكثر على مصادر التمويل المحلية، كما ينبغي للبلدان الأفريقية أن تبتكر أساليب لتمويل التنمية من مصادر داخلية وخارجية على حد سواء.

وتلوح على المدى المتوسط آفاق نمو قوي في أفريقيا، يعززها ارتفاع نسبي لأسعار السلع الأساسية، وزيادة الطلب المحلي، وتخفيف العوائق المتعلقة بالهياكل الأساسية، وإقامة علاقات تجارية واستثمارية أكثر متانة من أي وقت مضى مع الاقتصادات الناشئة، وتحسين بيئات العمل الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ومع ذلك، لا تزال العديد من المخاطر تهدد توقعات النمو في القارة على المدى المتوسط، بما في ذلك التطورات السلبية غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي، والصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الظروف المناخية، وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية في بعض البلدان.

ولتحويل النمو الاقتصادي السريع إلى تنمية مطردة وشاملة للجميع، يجب على أفريقيا أن تنفذ استراتيجيات إنمائية تسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من عدم المساواة والفقر، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

أولا - تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

١ - لقد نزل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٣، غير أنه من المتوقع أن ينتعش فيصل إلى ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ وإلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بفضل زيادة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، إلى جانب استقرار النمو في معظم الاقتصادات الناشئة، لا سيما في الصين^(١).

٢ - وانكمش اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٣، ولكن من المتوقع أن ينمو بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ بفضل زيادة الصادرات واستعادة ثقة أوساط الأعمال. وتباطأ النمو الاقتصادي أيضا في الولايات المتحدة ليلبلغ ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، ويُعزى ذلك في معظمه إلى تشديد السياسات المالية وتخفيض الإنفاق (تجميد بنود من الميزانية)، وسيادة منطق المواجهة السياسية بشأن الميزانية الاتحادية، وانخفاض الأعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية، وبطء الانتعاش في سوق العمل. ومن المتوقع أن ينمو أكبر اقتصاد في العالم بمعدل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، مدفوعاً بانتعاش الاستهلاك الخاص، وتعافي سوق العقارات، والظروف النقدية المواتية، وتخفيف سياسة ضبط المالية العامة.

٣ - وأما الاقتصاد الياباني فقد شهد نمواً نسبته ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ نتيجة اتخاذ تدابير لتحفيز المالي موجهة إلى تحسين الهياكل الأساسية العامة، إلى جانب التيسير النقدي الكمي والنوعي، ولكن من المتوقع أن ينخفض النمو إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ بسبب اعتماد ضريبة على الاستهلاك وإلغاء تدابير التحفيز.

٤ - وتباطأ النمو في شرق آسيا وجنوبها فبلغ ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، ويعزى ذلك أساساً إلى تباطؤ في الصادرات ناجم عن تباطؤ هامشي في الصين بحيث تراجع النمو إلى ٧,٧ في المائة، الأمر الذي يُتوقع أن يتواصل في عام ٢٠١٤ حتى يصل إلى ٧,٥ في المائة (على الرغم من عودة التصدير والإنتاج الصناعي إلى النمو في الفترة الأخيرة). وتراجع النمو في الهند إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ بسبب تراجع تدفقات رأس المال وانخفاض سعر الصرف، ولكن يتوقع أن يرتفع مجدداً ليلبلغ نسبة ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، نتيجة لزيادة الاستثمار والإصلاحات الهيكلية التي تدعمها الحكومة.

(١) التحليل الوارد في الفقرات من ١ إلى ٦ مستند إلى الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.14.II.C.2).

٥ - وشهد النمو في غرب آسيا تراجعاً طفيفاً من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، متضرراً من استفحال عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، لا سيما في العراق والجمهورية العربية السورية ولبنان. ونمت الاقتصادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو ما يعكس تذبذب الطلب الخارجي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف الأوضاع الداخلية.

٦ - وحددت التقديرات معدل البطالة على الصعيد العالمي في نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٣، ويُتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل من ٢٠٢ مليون عاطل في عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٥ ملايين في عام ٢٠١٤، ما دام بطء تدفقات رأس المال الخاص والتكشف المالي يكبلان الاستثمارات والجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل^(٢). ولا تزال نسبة البطالة في صفوف الشباب مرتفعة على الصعيد العالمي، ومن المتوقع أن تظل مستقرة في نحو ١٢,٨ في المائة حتى عام ٢٠١٦. بما أن انتعاش النمو العالمي لن يكون كافياً لتخفيف انكماش أسواق العمل^(٣).

٧ - ووفقاً لوزارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، بلغ معدل التضخم العالمي ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، منخفضاً من ٢,٩ في المائة التي سُجلت في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساساً إلى وجود ثغرات كبيرة في إنتاج معظم الاقتصادات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية في العالم، وحمول الطلب من الأسواق الرئيسية الناشئة. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وفقاً لتوقعات انتعاش النشاط الاقتصادي، وإن كان من المتوقع أن يؤدي اتباع معظم البلدان سياسات نقدية ومالية حذرة إلى التحكم فيه.

٨ - وكان مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية برمتها متقلبا في عام ٢٠١٣، حيث بلغ ١٩١، ذروته خلال السنة، في شباط/فبراير، قبل أن ينخفض إلى ١٨٤ في أيلول/سبتمبر، وذلك بسبب ضعف الطلب العالمي وتباطؤ النشاط الاقتصادي

(٢) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2013: Recovering From a Second Jobs Dip* (جنيف ٢٠١٣).

(٣) لكن وفقاً لوزارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، تشير التقديرات المتقدمة للنتائج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نمو محسوب على أساس سنوي نسبته ٣,٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣، وهي نسبة أعلى مما ورد في التقديرات الأولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع نسبي في معدل النمو السنوي لعام ٢٠١٣ وفي تقديرات النمو لعام ٢٠١٤.

في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة النمو. ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأساسية العالمية تغيراً طفيفاً في عام ٢٠١٤ وألا تتأثر كثيراً بالنمو، على الرغم من أن الصعوبات التي تواجه العرض قد تدفع بها إلى الارتفاع شيئاً ما.

٩ - ولم يتجاوز نمو الصادرات العالمية في عام ٢٠١٣ نسبة ٢,٣ في المائة، منخفضاً من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢، بالنظر إلى الانخفاض الحاد لطلب البلدان المتقدمة الرئيسية على الواردات. واستقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٣ في نحو ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتوقع أن ترتفع إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤.

١٠ - ومن المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي استمرار سياسة ضبط المالية العامة وبرامج التقشف في البلدان المتقدمة الرئيسية، وضعف الطلب على الصعيد العالمي، واضطراب الأسواق المالية، وتدني النمو في منطقة اليورو.

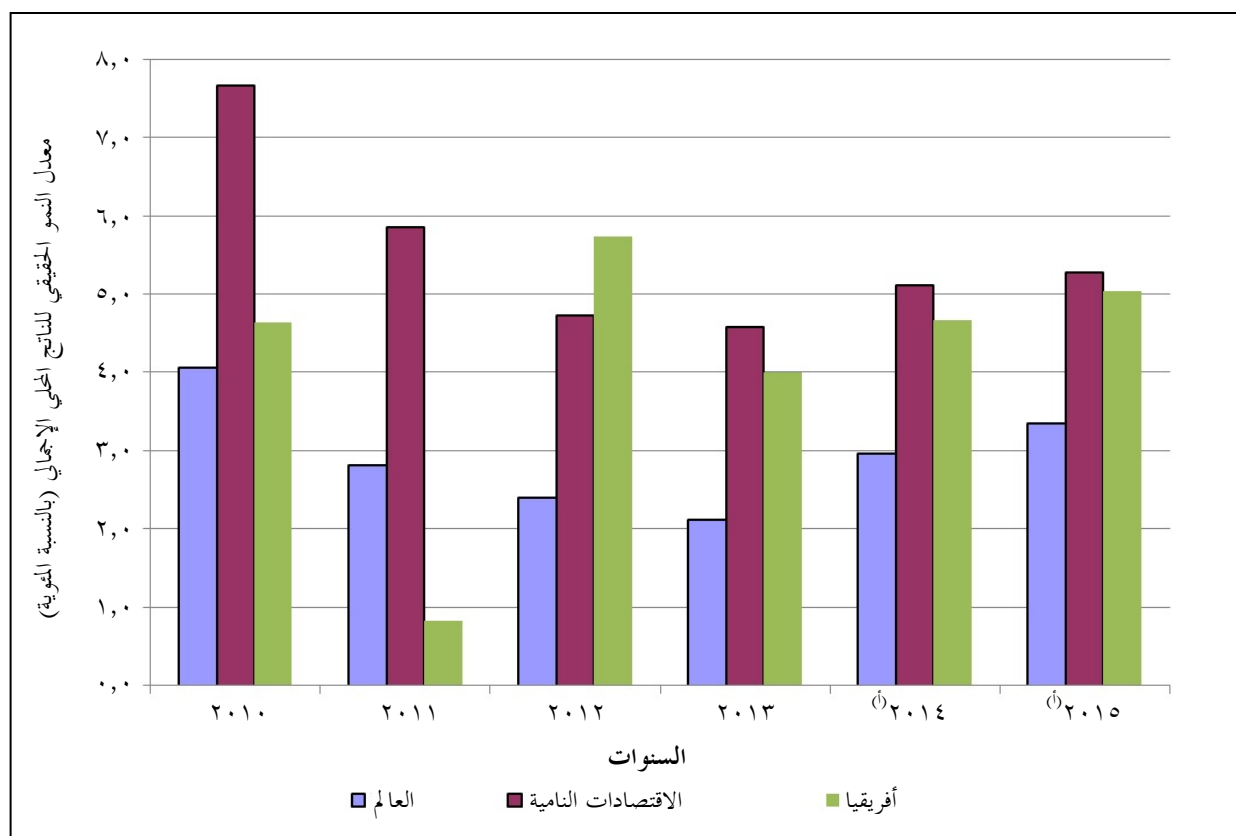
ثانياً - الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٣

إمكانات النمو في أفريقيا

١١ - لا تزال إمكانات النمو في أفريقيا غير مستغلة إلى حد كبير. وقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة الأفريقية من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، مقارنة بمتوسط نمو الاقتصادات النامية الذي بلغ ٤,٦ في المائة (الشكل الأول). ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية وأزمة الديون في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الناشئة، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية في بعض البلدان التي تُعد من المنتجين الرئيسيين للسلع الأساسية، ولا سيما في وسط أفريقيا وشمالها.

الشكل الأول

نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠-٢٠١٤



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٤).

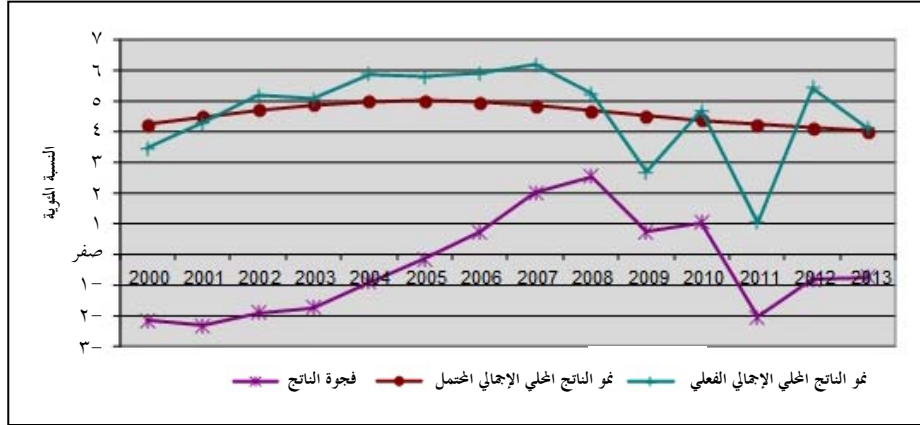
(أ) توقعات.

١٢ - وظل النمو في أفريقيا يستفيد من الارتفاع النسبي لأسعار السلع الأساسية، وزيادة الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة، وارتفاع الطلب المحلي، مدعوماً بتنامي فئة جديدة من المستهلكين مرتبطة بالتحضر وارتفاع مستويات الدخل، والإنفاق العام على الهياكل الأساسية. وتعزز النمو في القارة في عام ٢٠١٣ أيضاً بفضل زيادة الإنتاج الزراعي نتيجة للظروف المناخية المواتية في معظم أنحاء المنطقة.

١٣ - ومع ذلك، فإن فجوة المخرجات في أفريقيا - أي الفرق بين الناتج الحقيقي الفعلي ونظيره المحتمل كنسبة مئوية من الناتج المحتمل، محسوباً باستخدام معيار هودريك وبريسكوت - كانت سلبية عموماً في فترة ٢٠١٣-٢٠٠٠، وهو ما يعني أن أداء البلدان الأفريقية كان دون إمكاناتها (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

فجوة الناتج في أفريقيا، ٢٠١٣-٢٠٠٠



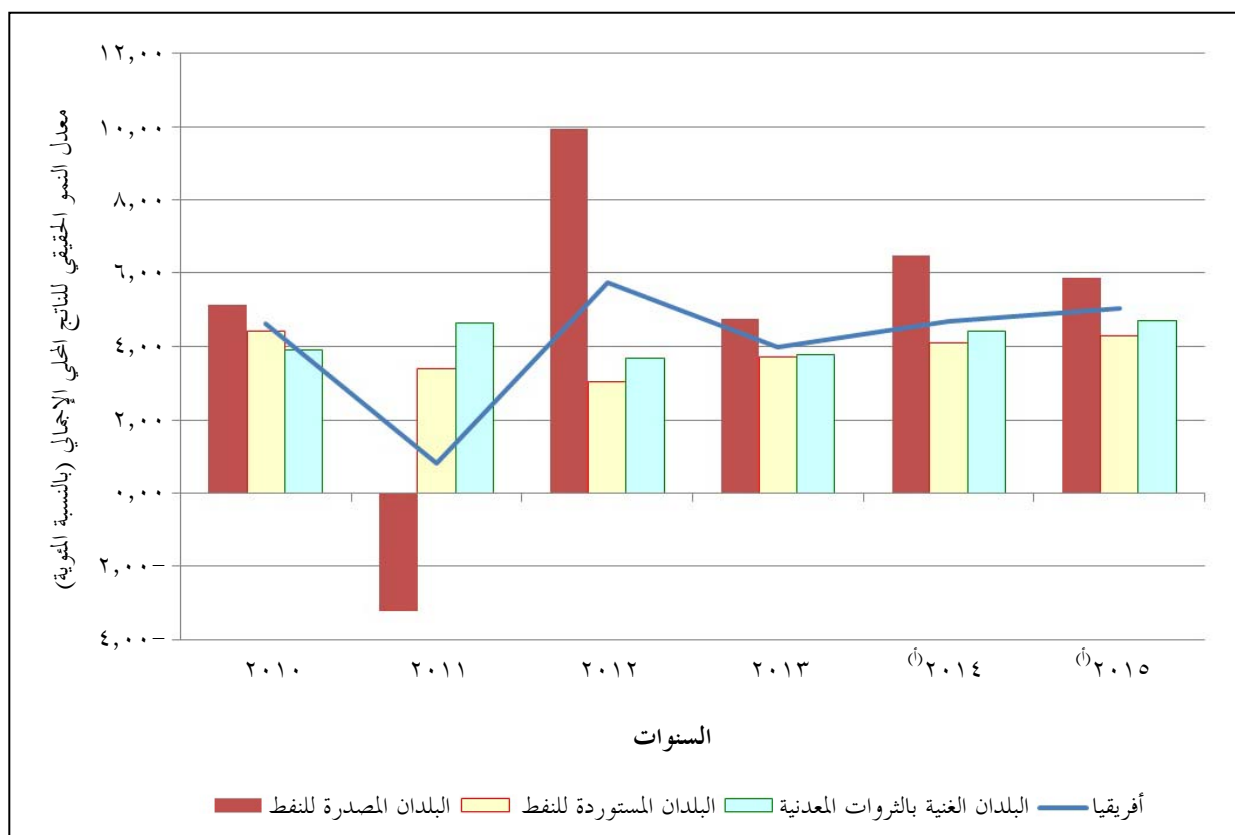
المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٤).

١٤ - وفي فترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، حققت اقتصادات أفريقيا نمواً بنسبة ٣,٦ في المائة سنوياً، أي أقل من إمكانات النمو في القارة المقدرة بنحو ٤,٢ في المائة خلال نفس الفترة. وتدل هذه الفجوة على وجود قدرات في أفريقيا غير مستغلة، وهو ما يشير إلى أنه يمكن تعزيز النمو بسياسات تحفز الطلب الكلي والتجارة داخل أفريقيا وبين أفريقيا وبقيّة العالم.

تحقيق نمو أقوى في البلدان الغنية بالنفط والثروات المعدنية

١٥ - كان نمو الناتج المحلي الإجمالي قوياً نسبياً في عام ٢٠١٣ في جميع أنحاء أفريقيا، إلا أنه لم يخل من تفاوت بين البلدان المصدرة للنفط وبين نظيرتها المستوردة له (الشكل الثالث).

الشكل الثالث
أداء النمو في البلدان الأفريقية المصدرة والمستوردة للنفط والغنية بالثروات المعدنية وفي
أفريقيا ككل، ٢٠١٠-٢٠١٤



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٤).
(أ) توقعات.

١٦ - ولقد انخفض النمو في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط من ٩,٩ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٤,٧ في المائة عام ٢٠١٣. ويعد الانتعاش الاقتصادي سبباً في النمو غير العادي الذي تحقق في عام ٢٠١٢، بينما الانخفاض الذي حصل في عام ٢٠١٣ يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض الطلب العالمي، فضلاً عن ارتفاع أساس المقارنة، وإلى تعطيل إنتاج النفط والاضطرابات السياسية في بعض الاقتصادات الرئيسية المنتجة للنفط في أفريقيا، مثل ليبيا. وحققت اقتصادات البلدان المستوردة للنفط نمواً بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، في مقابل ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢، في حين سجلت الاقتصادات الغنية بالثروات المعدنية

نموً نسبته ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، بزيادة طفيفة عن ٣,٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢.

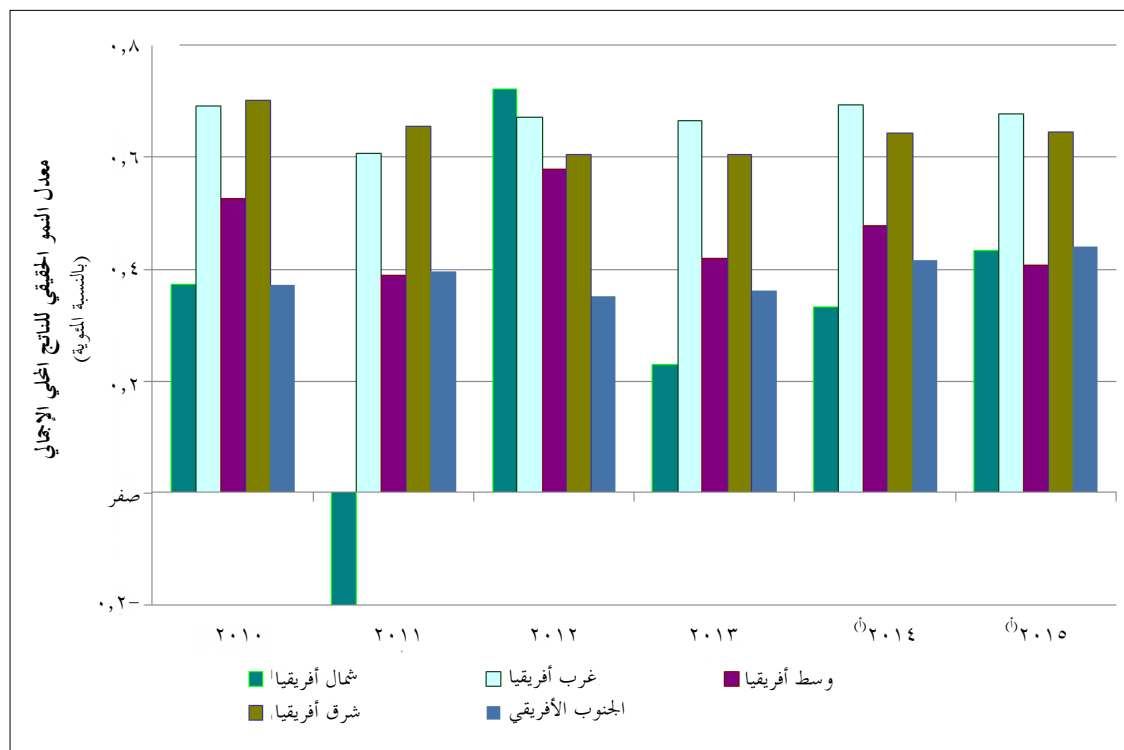
١٧ - ومن المتوقع أن يتسارع النمو في البلدان المصدرة للنفط ليصل إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، مع انخفاض طفيف إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين سيتسارع نمو الاقتصادات الغنية بالثروات المعدنية ليصل إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ وإلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، مع عودة الاستقرار إلى بلدان مثل ليبيا ومالي ومصر. ويُعزى الانتعاش المتوقع أيضاً إلى الاستثمار والإنتاج في مواقع تعدين جديدة، كما هو الشأن في أنغولا (الفحم)، وبوتسوانا (النحاس والفحم والماس)، وزامبيا (النحاس)، وسيراليون (خام الحديد والماس)، وغانا وليبيريا (الذهب)، وناميبيا (اليورانيوم والماس). ومن المتوقع أيضاً أن تسجل الاقتصادات المستوردة للنفط نمواً قوياً نسبته ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، مدفوعاً بشكل رئيسي بالتوسع الكبير في قطاعي الخدمات والزراعة (على افتراض الظروف المناخية المناسبة).

نتائج النمو على صعيد المناطق دون الإقليمية

١٨ - كان تفاوت النمو بين المناطق دون الإقليمية في أفريقيا في عام ٢٠١٣ أكثر قليلاً مما كان عليه في عام ٢٠١٢ (الشكل الرابع).

١٩ - فقد احتلت منطقة غرب أفريقيا صدارة النمو على صعيد القارة في عام ٢٠١٣، وإن ظلت نسبته دون تغيير في حدود ٦,٦ في المائة. ففي نيجيريا، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، ظل النمو بلا تغيير تقريباً عند نسبة ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، حيث يبدو أن الزيادات في الطلب المحلي عوضت الانخفاض في إنتاج النفط وتراجع أسعار النفط العالمية. وظلت الاستثمارات في قطاعي النفط والتعدين تحرك عجلة النمو في النيجر، حيث تحقق نمو نسبته ٥,٧ في المائة. وحققت كوت ديفوار نمواً نسبته ٨,٨ في المائة بفضل مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى التي أتيح إنجازها بفضل بيئة سياسية أكثر استقراراً، ومناخ استثمار أكثر ملاءمة، وزيادة في الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة. وفي غانا، ظل النمو قوياً (٨ في المائة) بفضل ارتفاع مستويات إنتاج النفط. وظل إنتاج خام الحديد المحرك الرئيسي للنمو في سيراليون وليبيريا، حيث أفضى إلى نمو قوي نسبته ١٤,٥ في المائة في الأولى و ٧,٤ في المائة في الثانية.

الشكل الرابع
النمو حسب المناطق دون الإقليمية، ٢٠١٠-٢٠١٤



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٤).

(أ) توقعات.

٢٠ - وظل النمو في شرق أفريقيا قويا وإن لم يراوح مكانه عند نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٣. فقد ارتفع النمو في كينيا، أكبر اقتصادات المنطقة دون الإقليمية، من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو ارتفاع يُعزى أساساً إلى ازدياد الإنفاق الاستهلاكي. وحقق اقتصاد جمهورية تنزانيا المتحدة نمواً بنسبة ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، وذلك أساساً بفضل زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار في الغاز الطبيعي. وحقق اقتصاد أوغندا نمواً بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو ما يُعزى إلى زيادة النشاط في قطاعات التشييد والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية، إلى جانب الاستثمار في التنقيب عن النفط وفي أنشطة التشييد المتصلة بالصناعة النفطية المزدهرة. وكان التوسع في قطاعي الزراعة والخدمات أحد العوامل الرئيسية لتحقيق إثيوبيا نمواً بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. وظل النمو قويا في رواندا (٧,٤ في المائة) وإريتريا (٦ في المائة)، وأقل قوة في سيشيل (٣,٢ في المائة).

٢١ - وتباطأ النمو في أفريقيا الوسطى لينخفض من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، ويعود ذلك أساساً إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى التي سجل اقتصادها انكماشاً نسبته ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. وكان إنتاج النفط في عام ٢٠١٣ الأساس الذي قام عليه النمو القوي الذي سُجل في كل من الكونغو (٦ في المائة)، وغابون (٥,٥ في المائة)، وغينيا الاستوائية (١,٨ في المائة)، والكاميرون (٥ في المائة). وأدى انخفاض الإنتاج في بعض كبريات حقول النفط التشادية التي بلغت ذروتها إلى تقلص النمو من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣.

٢٢ - وارتفع النمو في الجنوب الأفريقي من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الاستثمار في قطاع التعدين. وكان الانتعاش في جنوب أفريقيا (٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ مقابل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢) انتعاشاً هامشياً، ويعود ذلك في جانب منه إلى الاضطرابات العمالية في قطاع التعدين والتباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة الرئيسية، وهي أهم وجهات صادرات البلد. وسجلت زامبيا، بفضل ارتفاع الإنتاج من النحاس والإنفاق الاستهلاكي، أعلى نمو في المنطقة دون الإقليمية بنسبة ٧,٧ في المائة، تليها أنغولا بنسبة ٦,٨ في المائة التي اعتمدت بشكل كبير على إنتاج النفط على غرار السنوات السابقة. وتباطأ النمو في موزامبيق لينخفض من ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، ويعود ذلك أساساً إلى الفيضانات التي حدثت في أوائل عام ٢٠١٣ والتي أضرت بالزراعة وتوليد الكهرباء وإنتاج الفحم.

٢٣ - وأدى عدم الاستقرار السياسي وتعطل إنتاج النفط إلى تقويض النمو في شمال أفريقيا، وخاصة في تونس وليبيا ومصر، حيث تراجع النمو من ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وسجلت موريتانيا أقوى نمو بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣، أي أقل من نسبة ٧,٤ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الاستثمار في قطاعي النفط والتعدين. وتسارع النمو في المغرب لينتقل من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، مدفوعاً على وجه الخصوص بقوة الطلب المحلي وتحسن الأداء الزراعي. وسمحت زيادة إنتاج النفط ومواصلة اتباع سياسة مالية تحفيزية بتحقيق نمو نسبته ٣ في المائة في الجزائر. وما انفك النمو يضعف في مصر بسبب تراجع الطلب الكلي، وخاصة ما تعلق منه بالاستثمار وعائدات السياحة، في ظل عدم اتضاح مآلات الوضع السياسي. وأضر عدم الاستقرار في ليبيا بإنتاج النفط والصادرات النفطية، مما أدى إلى انخفاض النمو إلى ٣ في المائة (بعد ما شهدته من انتعاش قوي في السنة

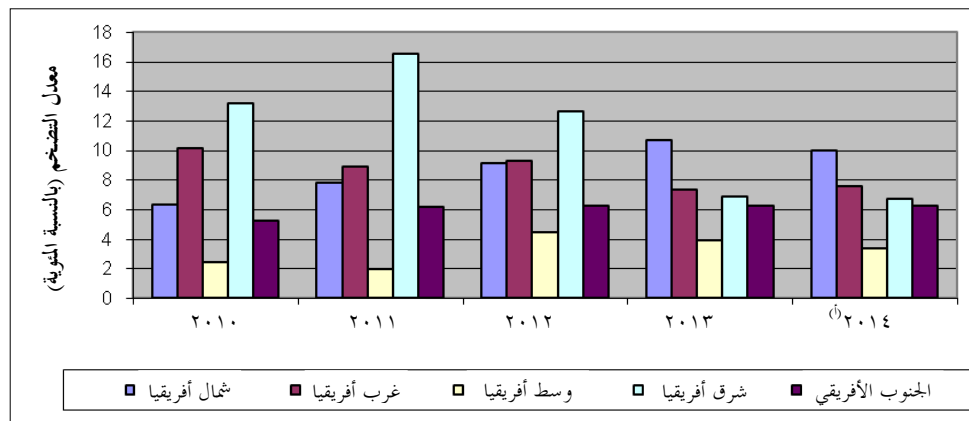
الماضية). أما اقتصاد السودان، الذي لا يزال يمتص الصدمات الناجمة عما خسره من ثروات النفط والسكان لصالح جنوب السودان، فقد عاد إلى النمو (٢ في المائة) بعد الانكماش الذي شهده في عام ٢٠١٢ (٤ في المائة)، وهو ما يعكس نمواً في قطاعات الخدمات والزراعة والتصنيع.

تراجع ضغوط التضخم في ظل تشديد السياسات النقدية

٢٤ - انخفض معدل التضخم على مستوى أفريقيا ككل من ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر ليصل إلى ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. ومن العوامل التي أدت إلى ذلك اعتدال أسعار المواد الغذائية والوقود على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تشديد السياسات النقدية في معظم البلدان الأفريقية (الشكل الخامس).

الشكل الخامس

معدل التضخم حسب المناطق دون الإقليمية، ٢٠١٠-٢٠١٤



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٤).

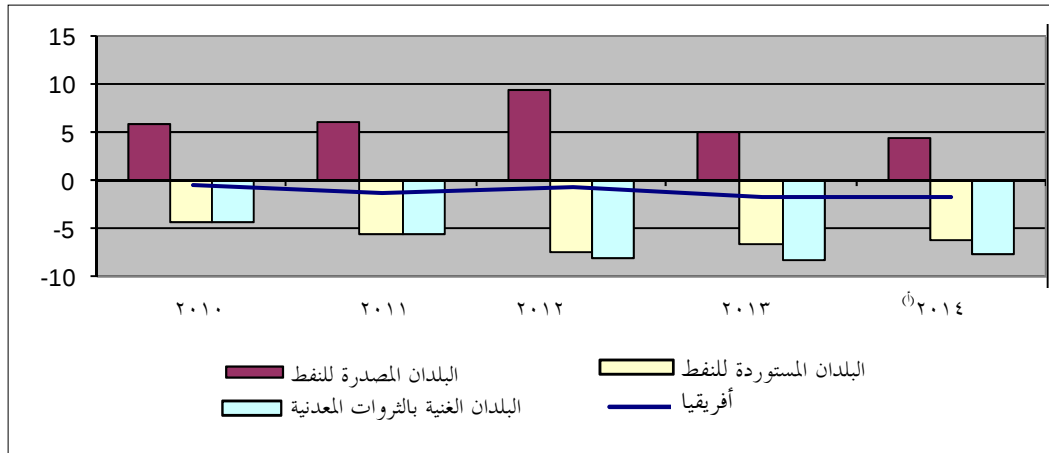
(أ) توقعات.

تفاوت الأداء الخارجي في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط والغنية بالثروات المعدنية

٢٥ - اتسع العجز في الحساب الجاري لأفريقيا من ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، ولكن من المتوقع أن يتراجع قليلاً إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ (الشكل السادس). فيتوقع أن تظل الأرصدة الخارجية موجبة في البلدان المصدرة للنفط، بينما يتوقع أن تتراجع وتكون سالبة في البلدان المستوردة للنفط والغنية بالثروات المعدنية.

الشكل السادس

أرصدة الحساب الجاري في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط والغنية بالثروات المعدنية
وفي أفريقيا ككل، ٢٠١٠-٢٠١٤ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

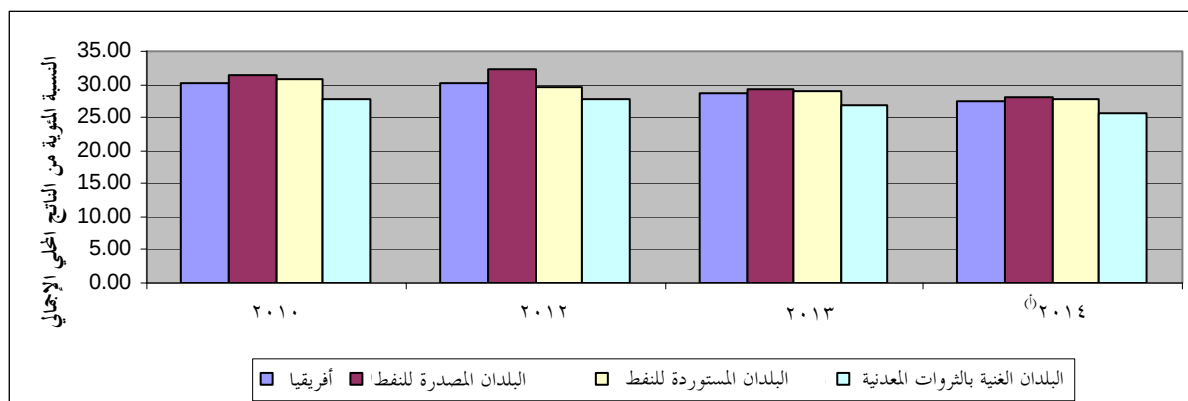


المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (٢٠١٣).
(أ) توقعات.

٢٦ - ومن المتوقع أن يستمر انخفاض صادرات أفريقيا في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق دون الإقليمية، باستثناء شرق أفريقيا (الشكل السابع)، حيث لوحظ ارتفاع طفيف في الصادرات سببه زيادة الصادرات غير التقليدية، مثل الزهور والتجارة في الخدمات، وخاصة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

الشكل السابع

إجمالي الصادرات بحسب البلدان المصدرة والمستوردة للنفط والغنية بالثروات المعدنية في أفريقيا ككل، ٢٠١١-٢٠١٤



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (٢٠١٣).
(أ) توقعات.

ثالثا - التطورات الأخيرة التي شهدتها التجارة في أفريقيا

تنوع الصادرات الأفريقية

٢٧ - إن أرادت أفريقيا تعزيز مبادلاتها التجارية والحفاظ على نمو ناتجها المحلي الإجمالي، فيجب عليها أن تنوع صادراتها. فرغم أن حجم الصادرات ما انفك ينمو بوجه عام من حيث الأرقام المطلقة، فإنه شهد تراجعاً في عام ٢٠١٣ من حيث النسبة التي تمثلها من الناتج الكلي، ومع أن وتيرة نمو حجم تجارة البضائع الأفريقية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ كانت أسرع من وتيرتها في الاقتصادات غير الأفريقية، فإن حصة أفريقيا من الصادرات العالمية لا تزال منخفضة. ففي عام ٢٠١٢، لم يتعد نصيب القارة ما نسبته ٣,٣ في المائة من صادرات البضائع العالمية وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مقابل ٤,٩ في المائة خلال فترة ١٩٧٠-١٩٧٩، وإن كانت هذه الحصة أفضل قليلاً من نسبة ٢,٨ في المائة التي سُجلت خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. وشهدت حصة أفريقيا من الواردات العالمية تباطؤاً مماثلاً.

٢٨ - ورغم أن المبادلات التجارية بين أفريقيا وشركائها التقليديين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) تتزايد باطراد على مدى السنوات الأخيرة من حيث الأرقام المطلقة، فإن أفريقيا تعمل على تنوع مصادر وارداتها ووجهات صادراتها لصالح الاقتصادات النامية. فبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، زادت حصة أفريقيا من إجمالي الصادرات العالمية إلى البلدان النامية من ٢,٦ في المائة إلى ٣,٨ في المائة. وبعد عام ٢٠٠٩، أصبحت مجموعة البلدان المشكلة من

الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند ثاني أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الاتحاد الأوروبي، باستثناء جنوب أفريقيا^(٤).

المبادلات التجارية بين بلدان أفريقيا

٢٩ - تزداد التجارة الرسمية في البضائع بين البلدان الأفريقية باطراد ، ولكن التجارة غير الرسمية بينها ما زالت على قدر كبير من الأهمية. فقد ارتفع حجم التجارة بين البلدان الأفريقية من ٦٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٧٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢^(٥). وفي عام ٢٠١٢، مثل النشاط التجاري بين البلدان الأفريقية ما نسبته ١١,٥ في المائة من إجمالي النشاط التجاري لأفريقيا. وبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١١، شهدت المعاملات التجارية لأفريقيا مع بقية العالم نمواً نسبته ١٢ في المائة، أي بوتيرة أسرع من التجارة بين البلدان الأفريقية التي سجلت نمواً نسبته ٨,٢ في المائة. ويفسر هذا الأمر إلى حد بعيد أسعار السلع الأساسية المرتفعة، إذ إن المعاملات التجارية لأفريقيا مع بقية العالم تغلب عليها السلع الأولية التي تهيمن عليها المواد المعدنية والنفط وغيرها من المنتجات المعدنية، بينما يهيمن على التجارة بين البلدان الأفريقية تصدير المنتجات المصنعة (الشكل الثامن).

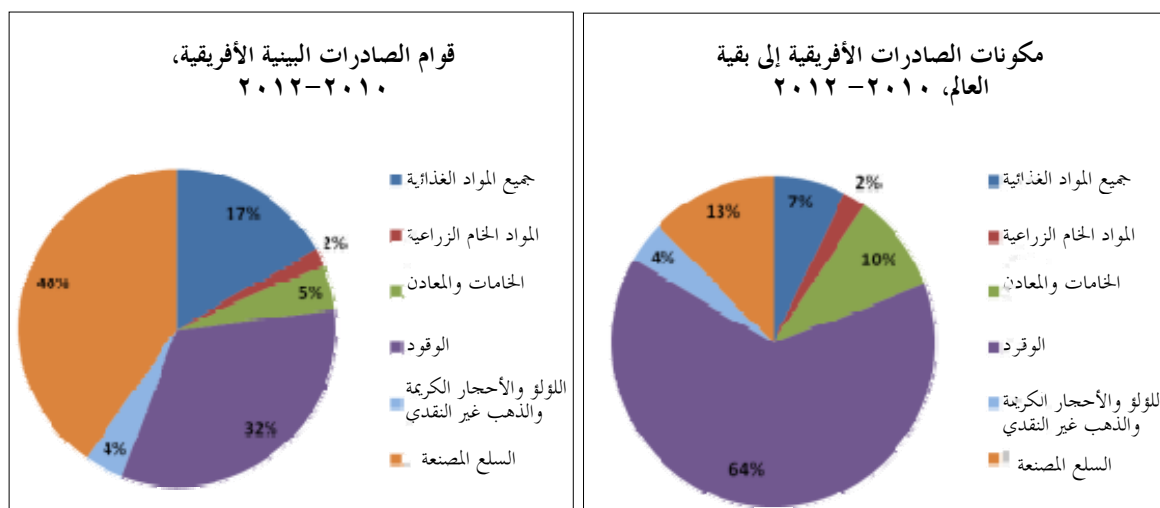
٣٠ - ولا تُسجل المعاملات التجارية غير الرسمية عبر الحدود بين البلدان الأفريقية على ما لها من أهمية، إذ تمثل ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من إجمالي النشاط التجاري داخل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي غرب أفريقيا، يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان، حيث تتراوح التقديرات بين ٢٠ و ٩٠ في المائة^(٦). ولهذا ينبغي النظر في اعتماد استراتيجيات تؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على العوامل الاقتصادية غير الرسمية في قطاع التجارة وغيره من القطاعات.

(٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth, Employment and Structural Transformation in Africa* (أديس أبابا، ٢٠١٣).

(٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. متاحة على الموقع الشبكي: <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx> (اطلع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

(٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، *Assessing Regional Integration in Africa IV: Enhancing Intra-African Trade* (أديس أبابا، ٢٠١٠).

الشكل الثامن قوام الصادرات الأفريقية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٣).

التجارة في الخدمات

٣١ - لم تكن أفريقيا بمنأى عن الزيادة الحادة التي شهدتها التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية. فقطاع الخدمات هو القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي، إذ يمثل خمس التجارة العالمية وثلاثة أرباع الإنتاج العالمي؛ وقد زادت قيمة صادرات أفريقيا من الخدمات التجارية إلى العالم بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي^(٧).

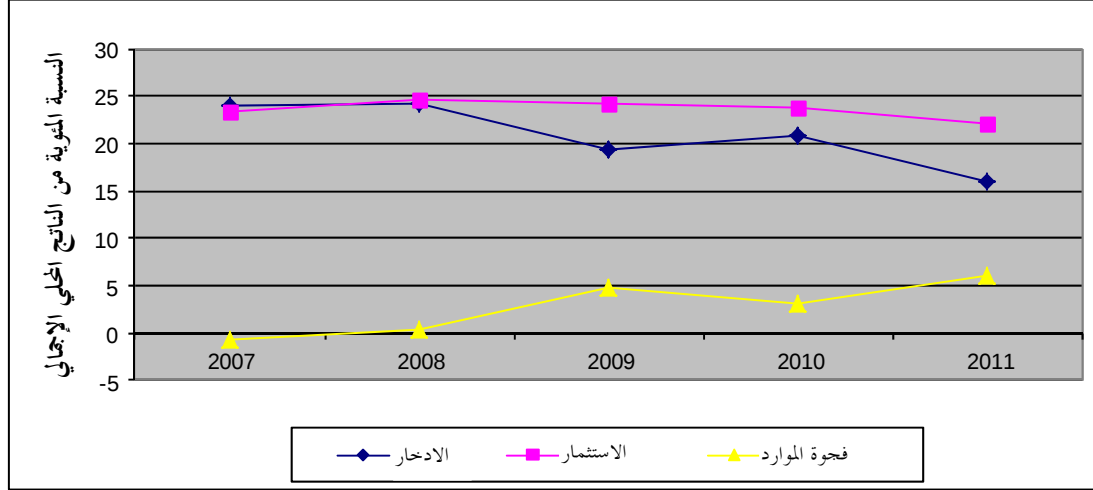
رابعا - النهج الجديدة لسد الفجوة التمويلية في أفريقيا

الاستثمار في أفريقيا

٣٢ - إن توسيع نطاق الموارد المالية المحلية والخارجية أمر أساسي للتصنيع في أفريقيا، إذ لا تزال الفجوة التمويلية كبيرة فيها، وبلغت نسبتها حوالي ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١. ومنذ عام ٢٠٠٨، ظل معدل الادخار المحلي الإجمالي باستمرار أقل من معدل الاستثمار المحلي الإجمالي (الشكل التاسع).

(٧) منظمة التجارة العالمية، World Trade Report: Factors Shaping the Future of World Trade (جنيف، ٢٠١٣).

الشكل التاسع
الفجوة التمويلية في أفريقيا، ٢٠٠٧-٢٠١١



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات البنك الدولي (٢٠١٣).

٣٣ - ما برحت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا تتزايد على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ ارتفعت من ٢٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ إلى ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، أي زيادة قدرها ٥ في المائة عن عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن معظم هذه التدفقات تتركز في الصناعات الاستخراجية، فإن عدد قصص النجاح في الاستثمارات الباقية عن أسواق لا ينفك يتزايد، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية، دون أن تكون لتلك الاستثمارات علاقة مباشرة بهذه الصناعات.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠١٠ والتحويلات المالية تشكل أكبر مصدر خارجي للتمويل في أفريقيا، إذ قدرت قيمة التدفقات بمبلغ ٦٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢، مرتفعة من ١٣,٥ بليون دولار فقط في عام ٢٠٠١. ففي عام ٢٠١٣، تعين على كل مهاجر أراد إرسال النقود إلى بلده دفع ما نسبته ١٢,١ في المائة عن كل معاملة تبلغ ٢٠٠ دولار أو ما يعادل المبلغ بالعملة المحلية، مما يشير إلى أن أفريقيا لا تزال المنطقة الأكثر تكلفة لمن يريد تحويل الأموال إليها^(٨). فإذا أمكن تخفيض هذه التكلفة إلى حوالي ٥ في المائة - وهو الهدف

(٨) البنك الدولي، "Migration and remittance flows: recent trends and outlook, 2013-2016"، *Migration and Development Brief No. 21* (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

الذي حددته مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين لعام ٢٠١٤ - فإن أبناء أفريقيا قد يوفر ما يصل إلى ٤ بلايين دولار سنوياً^(٩).

٣٥ - وزاد مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من ٥١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٥٦,١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، على الرغم من استمرار الأزمة المالية العالمية والاضطرابات التي تشهدها منطقة اليورو، الأمر الذي دفع بالعديد من الجهات المانحة إلى تقليص ميزانياتها المخصصة للمساعدات. وركز جزء كبير من هذه المساعدة (٤٠ في المائة من الالتزامات في عام ٢٠١١) على الهياكل الأساسية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، ولم يخصص سوى حوالي ٢ في المائة للصناعة والتعدين والتشييد.

٣٦ - وبما أن المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال الخارجي تنخفض في كثير من الأحيان إلى ما دون المستويات اللازمة لسد الفجوة التمويلية، فإن العديد من البلدان الأفريقية تلجأ إلى الاقتراض لتمويل الاستثمار المحلي. ونتيجة لذلك، ارتفعت الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

٣٧ - وعلى الرغم من أن عائدات الضرائب هي أكبر مصدر للموارد المحلية في أفريقيا، فإن جباية الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي زادت زيادة هامشية فقط من ٢٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١. والأسوأ من ذلك أن معدل الضرائب يقل عن ١٠ في المائة في عدة بلدان، منها إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيريا ونيجيريا. ولا تزال معظم الاقتصادات الأفريقية تواجه صعوبات في مجال توسيع القاعدة الضريبية واستثمارها^(١٠).

مصادر التمويل اللازمة لدعم النمو والتحول في أفريقيا

٣٨ - إن تمويل التصنيع والتحول الاقتصادي في أفريقيا يجب أن يستند أكثر فأكثر إلى الموارد المحلية، العام منها والخاص^(١١). ولذلك تحتاج أفريقيا إلى البحث عن نهج جديدة لتأمين المال اللازم لتنفيذ برنامجها الإنمائي. فبالإضافة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل المحلية

(٩) البنك الدولي، "African migrants could save \$4 billion annually on remittance fees", Send Money Africa database. متاح في الموقع الشبكي: <http://sendmoneyafrica.worldbank.org> (اطلع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

(١٠) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *African Economic Outlook 2013: Structural Transformation and Natural Resources* (باريس، ٢٠١٣).

(١١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠١٣ (أديس أبابا، ٢٠١٣).

التقليدية، مثل الضرائب والجبایات والمدخرات الخاصة، تحتاج أفريقيا إلى اعتماد مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من الأدوات والآليات والمنتجات المالية، وإلى إيجاد بيئة مواتية لتعبئة الموارد من المصادر غير التقليدية. وتعتمد النهج الجديدة لتمويل التنمية على صناديق الثروة السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومدخرات التأمين، وصناديق الأسهم الخاصة، وسندات المغتربين والسندات السيادية، والتحويلات المالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتدابير الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

خامساً - السياسات المفوضية إلى التحول من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع

٣٩ - إن أفريقيا ماضية في إحراز التقدم في مواجهة بعض التحديات الرئيسية، ولكن هذا التقدم أبطأ من أن يمكن القارة من تحقيق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية الرئيسية

٤٠ - إن دائرة الفقر المدقع آخذة في الانحسار في العديد من البلدان. والالتحاق بالمدارس الابتدائية في الطريق ليصبح هو القاعدة، حيث نجح معظم البلدان في تعميم التعليم الابتدائي (أكثر من ٩٠ في المائة). وحقق ما يقرب من نصف البلدان الأفريقية التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وعلى الجبهة السياسية، تشغل النساء حالياً ٢٠ في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية الأفريقية، وهي نسبة لا تتجاوزها سوى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحقق القطاع الصحي أيضاً مكاسب كبيرة: فبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٦ إلى ٩٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي، أي بانخفاض نسبته ٣٨ في المائة. وانخفض أيضاً معدل وفيات الأمهات بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ من ٧٤٥ إلى ٤٢٩ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي، أي بانخفاض نسبته ٤٢ في المائة. وتحققت مكاسب كبيرة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى الكبار من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١١، وانخفض عدد الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة ٣٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وتراجعت الإصابات الجديدة بين الأطفال بنسبة ٥٢ في المائة في فترة ٢٠٠١-٢٠١٢، وهو ما يُعزى إلى حد كبير إلى التوسع في استخدام العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

ارتفاع مستويات الفقر وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية

٤١ - لا تزال القارة بعيدة كل البعد عن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فما يقرب من نصف عدد سكان أفريقيا، أي ٤٨ في المائة منهم، لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ويعيش ٧٢ في المائة من شباب القارة على أقل من دولارين في اليوم. ويبلغ معدل الفقر لدى الشباب في إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وزامبيا ونيجيريا أكثر من ٨٠ في المائة^(١٢). بينما يسير العالم في عمومه على الطريق الصحيح لخفض نسبة السكان الذين يفتقرون إلى سبل مستدامة للحصول على مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف، تظل أفريقيا خارج هذا الطريق، حيث تضم القارة في الوقت الحاضر أكثر من ٤٠ في المائة ممن لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة من السكان. علاوة على ذلك، لا تزال معظم البلدان الأفريقية بعيدة عن تحقيق الغاية المتعلقة بالوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية، حيث لم يتحسن توفير هذه المرافق سوى بنسبة ٤ نقاط مئوية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، مع استمرار تفاوتات صارخة بين المناطق الريفية والحضرية.

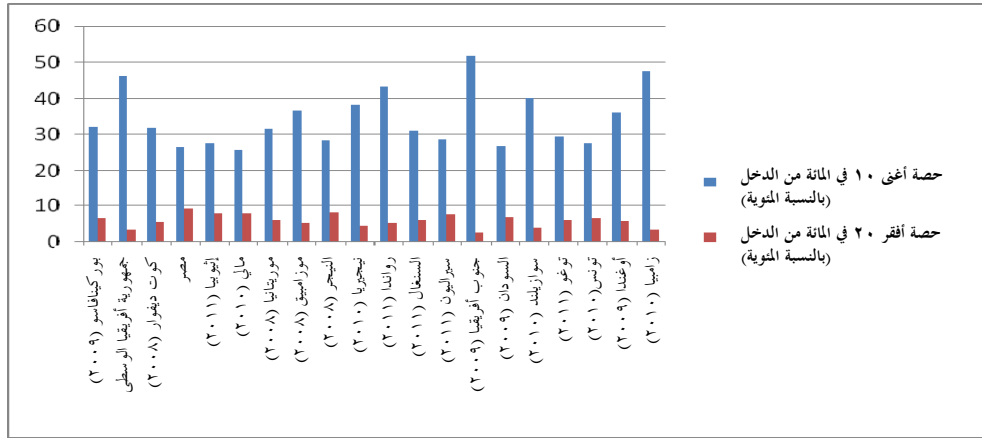
تقويض التفاوت للجهود المبذولة للحد من الفقر

٤٢ - لم يكن للنمو أثر كبير في سبل العيش وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي عمق هوة تفاوت مستويات الدخل والتفاوت بين الجنسين وبين المناطق الريفية والمراكز الحضرية، فأدى ذلك إلى ارتفاع معدل الفقر في العديد من البلدان الأفريقية (الشكل العاشر)، حيث إن أفقر ٢٠ في المائة من السكان يحصلون على أقل من ١٠ في المائة من الدخل الإجمالي للبلد في حين يستحوذ أغنى ١٠ في المائة على ما يتراوح بين الربع من إجمالي الدخل ونصفه.

(١٢) Maurice Mubila, Laurence Lannes and Mohamed S. Ben Aissa, "Income inequality in Africa", Briefing

Note No. 5، البنك الأفريقي للتنمية (تونس، ٢٠١٢).

الشكل العاشر التفاوت في توزيع الدخل



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية على الصعيد العالمي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

٤٣ - في عام ٢٠٠٨، صنف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في ثاني أعلى مرتبة بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حيث التفاوت في الدخل^(١٣). ويُشار إلى أن زيادة التفاوت بنسبة ١ في المائة تزيد الفقر بنسبة ٢,١٦ في المائة في أفريقيا حيث لا تزال أوجه التفاوت قائمة بين الجنسين. ففي بلدان مثل الجزائر وكوت ديفوار وموريتانيا، تبلغ أجور النساء ما يقرب من نصف أجور الرجال لقاء أداء عمل مماثل.

٤٤ - ويؤثر التفاوت بين الجنسين وبين المناطق بوضوح في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية: فاحتمال أن يشرف مختص مدرّب على ولادات النساء المنتميات إلى الخمس الأغنى من السكان يزيد بنحو ثلاث مرات على احتمال ذلك لدى المنتميات إلى الخمس الأشد فقراً، في حين أن ٩٠ في المائة من النساء في المراكز الحضرية يتلقين الرعاية الطبية مرة واحدة على الأقل قبل الولادة خلال فترة الحمل، مقابل ٧١ في المائة من النساء في المناطق الريفية. وتنفوق احتمالات وجود الفتيات المنتميات إلى أفقر ٢٠ في المائة من الأسر خارج المدرسة ثلاثة مرات نظيرتها لدى الفتيات المنتميات إلى أعلى الأسر دخلاً، واحتمال تعرض

(١٣) Isabel Ortiz and Matthew Cummins, "Global inequality: beyond the bottom billion — a rapid review of income distribution in 141 countries", *UNICEF Social and Economic Policy Working Paper* (UNICEF, New York, April 2011).

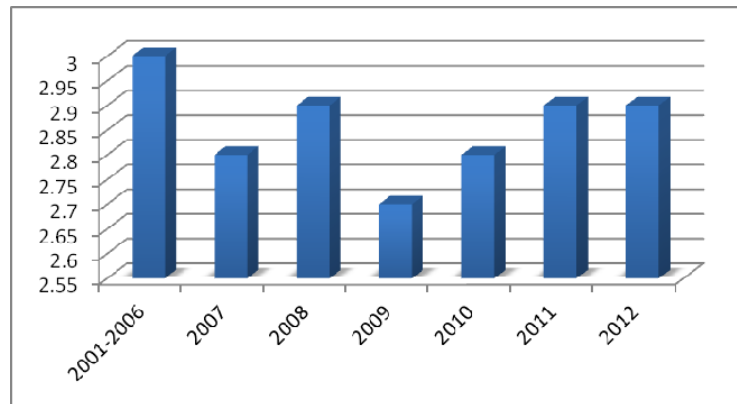
أطفال أكثر الأسر فقراً لسوء التغذية أكثر منه مرتين لدى أطفال أغنى الأسر^(١٤). باختصار، يقوض بطء التقدم في معالجة مشكلتي الفقر والتفاوت فرص التنمية البشرية لقطاعات واسعة من السكان.

٤٥ - ولا تزال مؤشرات أسواق العمل إيجابية بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فالعمالة في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) شهدت نمواً ثابتاً عند نسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ (الشكل الحادي عشر)، وبلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان ٦٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢، ويُعزى ذلك إلى حد بعيد إلى زيادة مشاركة المرأة؛ ولم تحقق نسبة أعلى إلا في منطقة شرق آسيا (٦٩,٨ في المائة). وبخلاف ذلك، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في عام ٢٠١٢ ثابتة عند ٦٠,٣ في المائة في بقية العالم^(٢).

الشكل الحادي عشر

نمو العمالة سنوياً في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات منظمة العمل الدولية (٢٠١٣).

٤٦ - حافظ المؤشر المتعلق بالفقراء من العاملين (أي العاملون الذين يقل دخلهم عن خط معين للفقر) على منحاه الإيجابي في أفريقيا، ويعود ذلك أساساً إلى اتباع سياسات الحد الأدنى للأجور التي رفعت الأجور إلى مستوى أعلى من خط الفقر الدولي في بعض البلدان، إلى جانب تسخير الموارد الطبيعية، مما أفضى إلى بعض التحسينات في ظروف

(١٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals: Millennium Development Goals Report 2011* (2012).

العاملين^{(١٤)(٢)}. بيد أن هذا المؤشر ازداد سوءاً في بعض بلدان شمال أفريقيا لأن الحكومات هناك تولي اهتماماً أكبر للحد من البطالة.

٤٧ - ومعظم أبناء أفريقيا محكوم عليهم بمزاولة أعمال غير مستقرة ومتدنية الأجور والإنتاجية. فقد كانت أجور ٤٦,٥ في المائة من العاملين في أفريقيا دون ١,٢٥ دولار في اليوم في عام ٢٠١٢^(١٥)، ومعدلات العمل غير المستقر في أفريقيا مرتفعة بدرجة تستعصي على الحل بالمقارنة مع باقي المناطق^(٢). ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى وفرة اليد العاملة وغياب شبكات الحماية الاجتماعية، مما يصعب على الكثير من العمال من ذوي المهارات المنخفضة الخروج من سوق العمل لانعدام وسائل العيش البديلة^(١٦).

٤٨ - وتُظهر الأرقام أن العمالة غير المستقرة ما زالت أكثر انتشاراً في أوساط النساء والشباب. ففي عام ٢٠١٢، كان ٨٤,٩ في المائة من النساء الأفريقيات يزاولن أعمالاً تدرج في إطار العمالة غير المستقرة - معظمها أعمال غير مأجورة في نطاق الأسرة - مقابل ٧٠,٦ في المائة من الرجال^(١٥). ولا تزال العوائق الثقافية وندرة الفرص الاقتصادية تدفع بالنساء إلى القطاع غير الرسمي والأعمال غير المستقرة.

٤٩ - وهذه التحديات تلقي بعبئها بصفة خاصة على جيل الشباب من أبناء القارة. فسكان أفريقيا هم الأكثر شباباً في العالم، والأسرع تزايداً من أي مكان آخر في العالم. ومع ذلك، تظل العمالة الرسمية حلماً بعيد المنال ومعظم الشباب يعانون من العمالة الناقصة أو يعملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي أو الزراعي.

٥٠ - وعلى الرغم من أن المعدلات الرسمية لبطالة الشباب في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) هي أقل من نظيراتها في معظم المناطق الأخرى، فهي أعلى بكثير من معدلات البطالة في صفوف البالغين. وارتفع مع الأسف في عام ٢٠١٢ معدل البطالة في صفوف الشباب بحوالي ١٢ في المائة وبحوالي ٦ في المائة في صفوف البالغين. ورغم أن تدني مهارات الشباب

(١٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals: Millennium Development Goals Report 2013 — Food Security in Africa: Issues, Challenges and Lessons* (2014).

(١٦) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.I.4).

يشكل بصفة عامة العقبة الرئيسية أمام دخولهم في سوق العمل، إلا أن البطالة تعزى أيضا إلى قلة الوظائف المتاحة وعدم تطابق المهارات المطلوبة مع المهارات^(١٧).

آفاق العمالة ومعيقاتها الناتجة عن بطء تحقق المكاسب في إنتاجية العمل

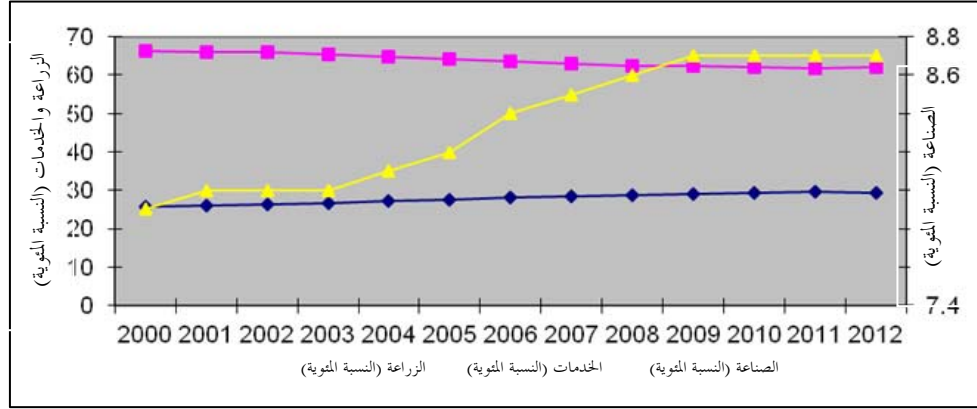
٥١ - ارتفعت إنتاجية العمالة في المتوسط بنسبة ١,٦ في المائة في فترة ٢٠٠٠-٢٠١١، وبنسبة ٢,٣ في المائة في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بمنطقة شرق آسيا التي ارتفعت فيها بنسبة ٧,٥ في المائة خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن تنخفض لتبلغ ١,٩ في المائة كنسبة تراكمية في فترة ٢٠١٤-٢٠١٦، لأسباب تُعزى أساساً إلى عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري والمالي^(١٨).

٥٢ - وبينما يُعزى نمو الإنتاجية في أفريقيا في جزء منه إلى انتقال اليد العاملة من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية، وعلى وجه الخصوص من الزراعة إلى الخدمات، فإن الوظائف لا تنتقل من الزراعة أو الصناعة بالسرعة المتوقعة. ويستوعب قطاع الخدمات معظم الانخفاض الحاصل في وظائف قطاع الزراعة، مما يحصر العمالة في القطاع الصناعي في شبه ركود عند مستوى ٨,٦ في المائة على مدى السنوات الـ ١٢ الأخيرة (الشكل الثاني عشر). ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تضيق آفاق الاقتصاد والعمالة، لأن فرص العمل في قطاعي الزراعة والخدمات تظل في معظمها ضمن المجال غير الرسمي وتتسم بتدني الإنتاجية والأجور وسوء ظروف العمل.

(١٧) مصرف التنمية الأفريقي، مشروع استراتيجية تنمية رأس المال البشري، ٢٠١٢-٢٠١٦. متاح في الموقع التالي: [www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/FINAL%20human%20capital%20development%20strategy%20\(2012-2016\).pdf](http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/FINAL%20human%20capital%20development%20strategy%20(2012-2016).pdf)

الشكل الثاني عشر

حصة العمالة حسب القطاعات في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا)



المصدر: حسابات مستندة إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (الطبعة السابعة). متاحة على الموقع: http://ilo.org/empelm/pubs/WCMS_114060/lang-en/index.htm (اطلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

تعزيز رأس المال البشري

٥٣ - إن تعزيز رأس المال البشري أمر في غاية الأهمية للعمالة وإنتاجية العمل والتصنيع. وهيئة فرص العمل اللائق وخفض معدلات الفقر بنسبة عالية أمران يتوقفان على النجاح في تنويع الاقتصاد حتى ينتقل من القطاعين الزراعي وغير الرسمي المنخفضي الإنتاجية، إلى القطاعات العالية الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة. وبالتالي فإن السياسات الهادفة إلى تحسين التعليم والصحة ينبغي أن تكون جزءاً من استراتيجيات التحول والنمو الاقتصادي.

ضرورة المضي قدماً في تحسين التعليم

٥٤ - إن التقدم المحرز في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي لم تواكبه مكاسب مماثلة على صعيد معدلات إتمام التعليم الابتدائي، وفق ما أوردته الأمم المتحدة في تقريرها لعام ٢٠١٢ عن الأهداف الإنمائية للألفية، حيث بقيت هذه المعدلات عند مستوى ٧٠ في المائة في أفريقيا على مدى العقد الماضي (باستثناء شمال أفريقيا)، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٩٠ في المائة^(١٦). وتنبع أهمية بلوغ مستويات أعلى من التعليم من أنها تتيح للتلاميذ اكتساب المهارات التي يتطلبها أرباب العمل واللازمة للانخراط في أنشطة مستقلة ذات طابع تقني أو في مجال ممارسة الأعمال الحرة. فلا يكفي الإمام بأساسيات القراءة والكتابة والحساب،

التي تشكل العناصر الرئيسية للتعليم الابتدائي الجيد، للحصول على عمل جيد، إذ يريد أرباب العمل أن يطمئنوا إلى أن طالبي العمل من الشباب، إلى جانب امتلاكهم هذه المهارات الأساسية، قادرون على استخدام معارفهم لحل المشاكل وأخذ المبادرة والتواصل مع الآخرين، بدلا من الاكتفاء باتباع إجراءات محددة مسبقاً.

٥٥ - ويتيح التعليم الإعدادي توسيع نطاق المهارات الأساسية المكتسبة في المرحلة الابتدائية وتوطيدها؛ أما المرحلة الثانوية فتعمق مكتسبات الطالب من التعليم العام وتزیده مهارات تقنية ومهنية جديدة. بيد أن أيا من ذلك لا يمكن تحقيقه دون كفالة حصول جميع الأطفال على تعليم ابتدائي جيد بجميع مراحله، الأمر الذي يبقى شرطاً أساسياً لبناء المهارات الضرورية للأفراد والمجتمعات والاقتصادات.

٥٦ - ويُعد الالتحاق بالتعليم الثانوي أحد القنوات الهامة لاكتساب الشباب مهارات تزيد من فرص حصولهم على وظائف جيدة. وفي عام ٢٠١٠، بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٠، بينما تجاوز ٩٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو وبلدان جنوب شرق آسيا^(١٨).

دوام آثار عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم الابتدائي

٥٧ - يؤثر عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم الابتدائي تأثيراً كبيراً على معدلات إتمام التعليم وعلى اكتساب المهارات. ويُعزى انخفاض معدلات إتمام التعليم أساساً إلى عدم إلحاق الأسر أطفالها بالمدارس في السن المناسبة وتعرض الأطفال لضغوط أقرانهم وحاجة الأسر إلى عمل أطفالها الأكبر سناً. ويعني ذلك أن احتمال الانقطاع عن الدراسة لدى الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة في سن متأخرة أكبر منه لدى الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة في السن المناسبة. ويعتبر الفقر وسوء الحالة الصحية والتغذية وعدم وعي الآباء بأهمية إلحاق الأطفال بالمدارس في الوقت المناسب من العوامل التي تزيد الحالة سوءاً^(١٩).

٥٨ - ومن العوامل التي تساهم في تدني معدلات إتمام التعليم عامل مؤهلات المعلمين وأعدادهم الذي يشكل عائقاً جسيماً أمام التحصيل الدراسي. وعلى الرغم من زيادة تخريج المعلمين المؤهلين بنسبة ٥٩ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠، فإن عدد المعلمين الجدد

(١٨) معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "Opportunities lost: the impact of grade repetition and early school leaving", *Global Education Digest 2012* (Montreal, Canada, 2012).

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (باريس، ٢٠١١): *Everyone Has the Right to Education* (Paris, 2011).

المطلوب لكي تتمكن أفريقيا من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي وحده، كما تم التوصل إليه حسابيا، يفوق مليوني معلم^(٢). وفي العديد من البلدان، تبقى نسبة المعلمين الذين يتلقون تدريباً يلبي المعايير الوطنية منخفضة جداً، ويفتقر الكثير من هؤلاء المعلمين في الغالب إلى المعرفة الضرورية بالمواد الدراسية اللازمة لأداء مهامهم التعليمية بفعالية.

تحسين الحالة الصحية بهدف النهوض بالإنتاجية وتحقيق التحول الاقتصادي

٥٩ - يؤثر تردي الصحة في الإنتاجية من عدة أوجه. ففي قطاع الزراعة، الذي يستأثر بنصيب الأسد من القوة العاملة الأفريقية، يؤدي التغيب عن العمل بسبب المرض ورعاية المرضى إلى تقويض الإنتاجية، شأنهما شأن فقدان المدخرات والممتلكات عند التعامل مع الأمراض. وحينما يقود المرض إلى عجز طويل الأمد، تميل الأسر إلى تحاشي المخاطر أكثر فأكثر، حيث تعتمد إلى بيع ما تملك من مقتنيات ذات قيمة وإلى سحب أطفالها من المدارس. وهذه النزعة إلى تحاشي المخاطر باعتبارها استراتيجية لمواجهة المشاكل تتضاعف بسبب ما يسود في المشهد الأفريقي من سياسات تقوم على سداد الأشخاص نفقات الخدمات الصحية من أموالهم الخاصة، الأمر الذي يُعد عاملاً رئيسياً من عوامل وقوع الأسر المعيشية في مصيدة الفقر.

٦٠ - وفي إثيوبيا وأوغندا وسوازيلند ومصر، تتراوح نسبة السكان الذين هم في سن العمل المصابين في مرحلة الطفولة المبكرة بتوقف النمو بين ٤٠ و ٦٧ في المائة. وينجم عن ذلك خسارة كبيرة في الإنتاجية تُقدر بما يتراوح بين ٠,٥ في المائة و ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

سادساً - استنتاجات

٦١ - إن النمو الذي شهدته أفريقيا في الآونة الأخيرة، رغم قوته، كان دون ما تنطوي عليه القارة من إمكانيات، ولم يؤدي إلى إيجاد فرص عمل ذات شأن وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية العريضة القاعدة التي لا غنى عنها لخفض المعدلات العالية للفقر وعدم المساواة التي تُلاحظ في العديد من البلدان. وعليه، فلا مناص للبلدان الأفريقية من وضع استراتيجيات من شأنها أن تحدث التحول في اقتصاداتها عن طريق العمل على إضافة المزيد من القيمة إلى المنتجات في قطاع السلع الأولية، وتنويع النشاط الاقتصادي عن طريق العناية بالقطاعات ذات الإنتاجية العالية والمولدة لفرص العمل، وخاصة الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة.

٦٢ - والصناعة، ولا سيما الصناعات التحويلية، كانت على الدوام مصدراً لتوليد قدر كبير من العمالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ومع ذلك، ورغم النمو المرتفع الذي سجلته القارة على مدى عقد كامل، فإن مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الإنتاج ونمو الناتج المحلي الإجمالي اتسمت بالركود أو انخفضت في معظم البلدان.

٦٣ - ولتدارك هذا الاتجاه يتعين انتهاز سياسات صناعية، في سياق أطر تخطيطية طويلة الأجل تضع حلولاً للعراقيل التي تعترض التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ولكي تتمكن أفريقيا من تمويل الاستثمارات الضرورية لذلك، لا بد لها من استغلال موارد تمويلية جديدة، وبصفة خاصة الموارد المحلية المبتكرة.

٦٤ - وإن اتبعت استراتيجية للنمو والتحول تكون محكمة التصميم وتعزز القدرات الإنتاجية لجميع قطاعات القوة العاملة لمن شأنه أن يخفف من حدة التفاوت من خلال إشاعة المساواة في فرص العمل، ولذلك ينبغي لاستراتيجيات التحول الاقتصادي أن تكون تجسداً للسياسات الرامية إلى النهوض بمستوى جودة التعليم والخدمات الصحية، الأمر الذي سيفضي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق المزيد من النمو الشامل للجميع.